



كلية التربية
قسم المناهج وطرق التدريس

تصور مقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات المصرية- رؤية مستقبلية

إعداد

أ.د/ رمضان عبد الحميد محمد الطنطاوي

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم

ورئيس جامعة دمياط السابق

تصور مقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات المصرية- رؤية مستقبلية

مقدمة:

يعد الانطلاق نحو مستقبل التعليم بدايته الطبيعية والصحيحة تشخيص الوضع الراهن لمؤسسات التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة؛ باعتبار الجامعات هي قاطرة التنمية في أي مجتمع إذ نشهد تحولات كبيرة في العقود الأخيرة نتيجة ظهور عوامل متعددة منها العولمة والمنافسة والاحتياجات المتجددة لسوق العمل، وتزايد أعداد الطلاب والتخصصات وزيادة النفقات في قطاع التعليم العالي يرافقها ندرة في الموارد المالية وضعفًا ملموسًا في مخرجات التعليم العالي، وضعف تبني مفهوم المحاسبية، واستقلالية مؤسسات التعليم العالي، وظهور مفهوم العالمية، وظهور الآفات وانتشارها السريع وما يشهده العالم هذه الأيام من أزمة فيروس الكورونا (COVID-19) وتأثيرها على كافة القطاعات المجتمعية بالدول المتقدمة والنامية على السواء، وما سوف تحدثه من تأثيرات سلبية على حركة الحياة وتأثر كافة القطاعات في كافة المجتمعات؛ وتعليق الدراسة بالمدارس والجامعات، وتقليص حجم العمالة بكافة قطاعات المجتمع، وتوقف تام لقطاعات مثل السياحة وحركة وسائل النقل الجماعي والطائرات، وإغلاق لكثير من المؤسسات في بلدان العالم أجمع ، ثم أخيرًا حظر التجول وما قد يترتب عليه من آثار اقتصادية برغم أهميته وضروريته.

ونظرًا لما يشهده العالم من ثورة علمية وتقدمًا ملحوظًا في كافة مجالات الحياة المختلفة، والتي يعد الإنسان أساسها فقد شكل ذلك كله تحديًا هائلًا للتعليم العام والعالي بكافة أشكاله وأنواعه، فعلى مؤسسات التعليم العالي التأكيد على التعليم النوعي وتحسين الجودة، والحرص على تحقيق مستويات عالية من الأداء، وضرورة البحث عن صيغ وأساليب جديدة في التعليم والتعلم، والأخذ بها لمواكبة الظروف والمتغيرات الحالية، وكليات إعداد المعلم ليست بمنأى عن هذا.

وظهرت الكثير من الاتجاهات المتطورة في مؤسسات التعليم العالي في مصر، ومنها كليات التربية، والتي تؤكد على ضرورة مجاراة العصر، وملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية، ومنها متابعة تطورات المناهج الدراسية وتحديد ضروريات لإعداد المعلم مثل الإعداد العام، والتخصصي، والتربوي والتربية العملية والتدريب أثناء الخدمة، كما تتطلب التطورات التقنية الحالية أن يلم المعلم بطرق التعامل مع التقنيات التعليمية الحديثة ومنها التعليم عن بعد بكل أشكاله، وكيفية استخدامها بفاعلية مع طلابه.

كما أسهمت عددًا من الأمور في زيادة دوافع الاهتمام بتطوير كليات التربية بمصر، باعتبارها أمرًا ضروريًا من أجل بناء قاعدة انطلاق علمية صحيحة للتخطيط نحو تطوير منظومة التعليم في السنوات القادمة، حددها (رفعت عزوز، 2009، 452)* فيما يلي:

1. تزايد المستجدات والتحديات العلمية والتقنية، مثل المكتبات الرقمية أو المكتبات الالكترونية، بالإضافة إلى التوجه نحو التكامل في المعرفة، وظهور نظام التعليم عن بعد خصوصًا في حالة وجود أزمات مثل جائحة كورونا، الأمر الذي أصبحت معه كليات التربية مطالبة بإعداد معلمًا يمتلك من المعارف والمهارات ما يمكنه من التعامل مع هذه المستجدات والتحديات.
2. التحديات السياسية: فانفتاح الأنظمة السياسية وتوجهها نحو الديمقراطية، أدى إلى ظهور الديمقراطية في التعليم الجامعي، ودعم استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية ورعاية حقوق العاملين من الطلاب والأساتذة.
3. العولمة: حيث فرضت تحديات العولمة، الاهتمام بالتربية الدولية وتطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم، والمنافسة ومعرفة موقع نظم التعليم في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة .

* يسير التوثيق في هذه الورقة البحثية علي النحو التالي: (اسم المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة)

4. التحديات الاقتصادية: من خلال الاهتمام بتطبيق المعايير الاقتصادية في الأنظمة التعليمية، وتوثيق العلاقة بين كليات التربية ومؤسسات وقطاعات العمل والانتاج.

ومع ما يشهده العالم المعاصر من ثورات مُطردة في المعارف والعلوم، وما يصاحب ذلك من تعقد للعلم ونظرياته، فقد أقر المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي عام 2000 الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي، وانبثق عنها (25) مشروعاً يتم تنفيذها علي ثلاث مراحل، وتضمنت هذه المشروعات تطوير كليات التربية في الجامعات المصرية، وذلك لدورها الرئيس في إعداد المعلمين، وتأهيلهم في المراحل التعليمية كافة (محفوظ جودة، 2008، 42).

لذا يحتم هذا الأمر علي الجامعات المصرية مسؤولية العمل علي التطوير المستمر لبرامجها وبرامج كليات التربية لتلبي احتياجات الطلاب من جهة ، والمجتمع وتحديات العصر من جهة أخرى، وأن تسعى باستمرار لضمان جودة التعليم المقدم للطلاب الذين سيعملون بمهنة التعليم عند تخرجهم، فهذه المهنة تتطلب إعداداً جيداً من حيث اكتساب المعارف والخبرات والمهارات التي تؤهلهم للتعامل مع تحديات عديدة ومتشعبة، تتمثل في :

- تحقيق الأمن والاستقرار.
- التعليم عن بعد والتعلم الرقمي.
- توفير متطلبات الحياة الأساسية و اليومية.
- حسن استخدام مصادر الكهرباء والمياه والنقل و الوقود.
- توحيد أفراد المجتمع حول هدف واحد.
- تحقيق الديمقراطية.
- حرية تداول المعلومات والشفافية.
- تدوير عجلة الانتاج، والنهوض بالزراعة.
- إعلاء الهوية المصرية الوطنية.

- مواجهة مشكلات تفاقم الفقر والعشوائيات.
 - مواجهة الأمية وتوفير الغذاء والحرية والعدالة .
 - وغيرها من الأزمات العديدة القطاعية والفئوية التي تواجه المجتمع المصري.
- متطلبات تطوير كليات التربية

لكي يحقق تطوير كليات التربية غايته ينبغي الوصول به إلى أفضل صورة ممكنة من خلال تطوير كل عنصر من عناصر منظومة التعليم من حيث تطوير فلسفة وأهداف التعليم والتعلم، وسياسة القبول، والمحتوى الدراسي وتوصيف المقررات الدراسية، وتوظيف استراتيجيات التدريس باستخدام تكنولوجيا التعليم والتوظيف الأمثل لها مع مراعاة الاهتمام بالتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وتقويم الأداء بمفهومه الشامل سواء كان ذلك بالنسبة للطلاب أو عضو هيئة التدريس، مع مراعاة ربط كليات التربية بالمستحدثات التكنولوجية والعالمية مع العمل على الاهتمام بالعملية التعليمية، وتفعيل دورها مع منظومة التعليم قبل الجامعي، بهدف تخريج معلم قادر على مواجهة تحديات المستقبل.

وهذا ما حدا بالتربويين بعدد من الدول المتقدمة إلي توجيه اهتماماتهم إلي وضع الخطوط العامة لاستراتيجية تعليمية جديدة، مبنية على رؤية مستقبلية للتعليم غير مألوفة، تهدف إلى تغيير كلى وشامل لنظام التعليم الحالي بكل مشاكله، وتبنى نظام آخر يصلح لأجيال عصر المعلومات وثورة المعرفة والذكاء، فهي تركز علي جيل مستقبلي قادر على انتاج العلوم وحل المشكلات، فشهدت الساحة التربوية سلسلة متتالية من الدراسات تركز علي الإجابة عن السؤال التالي: كيف سيكون شكل التعليم الجامعي بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، مثل دراسة (Krull 2012) التي اهتمت بتسليط الضوء حول أهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية وانعكاساتها علي تحقيق الجودة في التعليم الجامعي، مع إبراز لأهم الوسائل والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها في هذا المجال.

ودراسة (2013) Middlehurst التي اهتمت بإبراز متطلبات التربية الرقمية بالتعليم الجامعي في ظل التحول العلمي والتكنولوجي الذي شمل نواحي الحياة المختلفة، حيث تتباين المتطلبات تبعاً لتباين الأهداف والسياسات التي تتبعها الجامعات، وتتمثل تلك المتطلبات فيما يلي:

1. متطلبات بشرية، وهي:

- الأستاذ الجامعي المؤهل القادر علي التدريس باستخدام التقنيات الحديثة وتصميم المقرر الرقمي وتكييف أساليب التدريس بما يتوافق مع خصائص المتعلمين والإمكانات المتاحة، حيث يتغير دوره من معلم إلي مبسط للمحتوي وميسر للعملية التعليمية، وهذا يتطلب منه اكتساب معارف ومهارات وخبرات خاصة.
- المتعلم المتمكن من مهارة التعلم الذاتي والقادر علي التعامل مع الرقميات من خلال إلمامه بتطبيقات الحاسوب والانترنت.

2. متطلبات مادية، وهي:

- تجهيزات أساسية مثل الأجهزة الخدمية والحاسوبية، وكذلك تأمين شبكة الانترنت.
- المحتوى الإلكتروني وبناء المقررات الدراسية للوصول بالمتعلم إلي مستوى من التحصيل والإنجاز، مثل الصور والنصوص والرسومات وغيرها والمعدة وفقاً لمبادئ التصميم التعليمي.
- واجهات التفاعل وهي الواجهة الالكترونية التي ترشد المتعلم إلي مواقع وعناصر النظام وطرق الوصول إليهما.
- نظم التعلم الالكتروني المساندة.

ولحاقاً بركب التطور العلمي والتكنولوجي ظهرت العديد من المصطلحات في مجال التربية مثل: (مدارس المستقبل، ومستقبل التعليم، وتربية الغد، والتعليم وتحديات المستقبل)، والتي أكدت كلها أن الإعداد للمستقبل أصبح هدفاً استراتيجياً للتربية الحديثة، إذ لا بد من إعداد الفرد لحياة المواطنة والتكيف مع التغير وتنمية

مهارات المستقبل والتعلم الذاتي والمستمر مدي الحياة. من هنا ظهرت الحاجة إلي تبني توجه عالمي عرف باسم استشراف المستقبل، وأصبح ينظر إليه علي أنه مطلب مهم لمختلف المؤسسات ومهم أيضاً في حياة الأفراد بهدف التطوير المستمر لمواكبة خصائص القرن الحادي والعشرين وتحدياته المستقبلية.

لذا تواجه مؤسسات التعليم العالي اليوم مطالب عدة فرضتها عليها التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، بهدف توفير فرص تعليمية مرنة وبتكلفة أقل ومحتوى تعليمي مناسب لمهام العمل يتجسد في تغيير بيئات التعليم الجامعي، وقد تنوعت الجهود والمبادرات في مجال دمج التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي بدءاً من عمليات الإدارة والقبول والتسجيل، ومروراً بتحويل التعليم التقليدي (المطبوعات، والمقررات الدراسية) إلى التعلم الإلكتروني أو الافتراضي على الانترنت.

فيذكر (Twinomugisha 2019) أن هناك نمواً هائلاً في مبادرات التعليم الجامعي الافتراضي، ففي عام 2018 قدمت مؤسسات إعداد المعلم في 130 دولة أكثر من 50.000 مقررًا للتعليم عن بعد بأساليب متنوعة من بينها التعلم الإلكتروني، كما قامت الجامعات المرموقة كجامعة هارفارد بتقديم برامج أكاديمية افتراضية، وحققت حوالي (150) مليون دولار من عائدات برنامج التعليم عن بعد الذي يخدم حوالي 60.000 طالبًا وطالبة، كما أسس الاتحاد الأوروبي خطة إلكترونية بعنوان (جامعات القرن الحادي والعشرين) ، وهي عبارة عن ائتلاف جامعات أوروبية لنقل التعليم الجامعي إلى الطلاب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية رصد لها 13.3 بليون دولار.

دور التعلم الإلكتروني في ظل اقتصاد المعرفة تبرز أهمية التعلم الإلكتروني في زيادة فرص التعليم للجميع والحصول على مؤهلات ودرجات علمية دون الذهاب إلى الجامعات، فالمؤسسات الإلكترونية الافتراضية هي بمثابة مركز تدريب مفتوح ومستمر بدون حواجز، ومن جانب آخر

فإن أهمية التعلم الإلكتروني تتزايد عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات التعليمية العالي والتي تقوم بإعداد الكفاءات البشرية ورفع مستواها المعرفي وتمييزها من خلال تزويدهم بالمعارف والمعلومات والمهارات التي تمكنهم من التعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة ، وكذلك التعامل الإيجابي مع ثورة المعلومات، والتفاعل مع تكنولوجيا الاتصالات والشبكة العنكبوتية بكفاءة عالية، حتى أصبح هذا العصر يعتمد على المعرفة واقتصادياتها، ونتيجة لذلك سمي العصر بعصر (اقتصاد المعرفة) Economy Knowledge .

ويمثل الانطلاق إلي اقتصاد المعرفة والتمكين الرقمي مطلباً مهماً في الآونة الأخيرة لحقبة من الزمن صار العالم يطلق عليها "حقبة العصر الرقمي"، فقد وجدت مؤسسات التعليم نفسها أمام العديد من التحديات، منها: ضعف البنية التحتية للاتصالات في مؤسسات التعليم، والحاجة إلى وجود شبكة إنترنت بسرعة مقبولة، وضرورة تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا المتقدمة في التعليم وتغيير أدوار المعلم بحيث يصبح ميسراً للمعلومات، ومُطوِّراً للمقررات، ومُوظِّفاً للتكنولوجيا، ولديه القدرة على العمل في فريق (Miller,2015,2).

وبالرغم من تلك التحديات والمعوقات، فقد انتشر التعلم الإلكتروني عن بعد بأنماطه المختلفة في كثير من الدول وشاع بين أفراد المجتمع علي مختلف فئاته، وأثبتت التجارب والممارسات العملية أن التعليم الإلكتروني عن بعد يوفر تعليماً جيداً في جميع مراحل التعليم العام والجامعي، ويوفر وسيلة للتعليم في المناطق النائية التي لا تمتلك الأساسيات الرئيسة للتعلم داخل الغرفة الصفية وقاعات المحاضرات، كما أنه يساعد علي استمرار التعلم أثناء الأزمات سواء الناتجة عن الحروب أو تفشي الجائحات والأوبئة كجائحة كورونا، وأصبح الأفراد يقبلون علي هذا النوع من التعلم لدوافع عدة، أهمها: (ريهام أحمد، 2012، 6-7)

– إمكانية الوصول إلي عدد كبير من أفراد المجتمعات المتباعدين جغرافياً.

- سرعة ومرونة عمليات تطوير البرامج والحصول الفوري علي أحدث التعديلات المدخلة عليها.
- جودة وتنوع المادة التعليمية والتعليمية بجميع أشكالها.
- تحقيق مبدأ الصبغة العالمية في طرح المواد التعليمية وتوكيد جودتها وصولاً إلي المحتوى الرقمي (OER) Open Learning Resource .
- الابتعاد عن التلقين وتطوير مهارات التعلم الذاتي عند الطلاب وتعزيز دور المعلم كموجهًا ومرشدًا.
- حل مناسب لمشكلة التعليم وقت الأزمات والإغلاق القصري للمؤسسات التعليمية.

ومن المتوقع أن تنتقل الفصول الدراسية قريباً من الإطار التقليدي للتعلم إلى استخدام مزيج من الروبوتات والذكاء الاصطناعي المصمم حسب الحاجة، وستستفيد نسبة كبيرة من الطلاب من الروبوتات التي تتسم بالاستمرارية والمرونة، كما سيتحرر معلمو الصفوف من الأمور الإدارية، فالمعلمون كثيراً ما يعانون من كثرة الأعمال المكتبية، مثل تصحيح الاختبارات وتقييم المهام والواجبات المنزلية، كما أن الروبوتات المدربة على نحو جيد يمكنها استكمال دور المعلمين ذوي الخبرة في تقديم الدروس الخصوصية والحصص الإضافية لتقوية وتنمية مهارات الطلاب، وتستطيع هذه التقنية أن تحل مشكلات قلة توفر المعلمين الأكفاء في بعض المجالات، فهي ستساعد المعلم العادي على أن يطور قدراته وستسد أي نقص موجود لديه.

ويعد الذكاء الاصطناعي *Intelligen Artificial* مجالاً من مجالات الحاسوب، والذي يركز على تطوير أنظمة الأجهزة والبرامج التي تساهم في حل المشكلات وإنجاز المهام التي إذا أنجزت من قبل البشر تعتبر نوعاً من الذكاء، حيث أن النظريات والتطبيقات في مجال الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تطوير مجموعة واسعة من الأدوات الذكية بشكل مصطنع، وقادرة على المساعدة في حل العديد من المشكلات، وبذلك يتضح أهمية الذكاء الاصطناعي للطلاب والمعلمين والنظام التعليمي بشكل عام (أبو بكر خوالد، 2019، 130).

ونتيجة لتلك المتغيرات يكاد يوصف العصر الحالي بعصر الجودة، فقد تشبع العصر بأحدث الاكتشافات والمخترعات العلمية، كما وصلت التقنية ذروتها، وتعددت مصادر المعلومات ووسائل الإعلام، فالكم الهائل من المعلومات والتطوير التقني في كافة مناحي الحياة جعل أهمية التركيز علي جودة المعلومة والمنتج والأداء والإنتاجية في العمل ضرورة تفرضها روح العصر.

وتتمثل أدوار كليات التربية وفق مستحدثات تكنولوجيا المعلومات من خلال مجالين رئيسيين، كما حدد Sangra (2016) فيما يلي:

(1) إدارة التعليم.

(2) التعليم والتعلم.

أولاً: مجال إدارة التعليم

تم استخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم في العديد من المجالات المتعلقة بمجال إدارة التعليم بكليات التربية على نحو غير مسبوق من خلال عدة محاور أهمها:

أ- المستودعات الإلكترونية.

يتم استخدام المستودعات الإلكترونية من خلال قواعد بيانات يتم تصميمها بدقة، وروابط لأماكن وجود البيانات على أجهزة الحاسوب بهدف تيسير وسرعة الحصول على المعلومات المطلوبة للكليات، وهذا يعد مؤشر مهماً من مؤشرات البيئة الإلكترونية لكليات التربية.

ب- التصحيح الإلكتروني.

وتقوم فكرته علي توحيد آلية التصحيح للاختبارات ووضع معايير لها، بحيث تكون هناك اختبارات مقننة تقيس مستوي تحصيل الطلاب وتصحح الكترونياً، وتسير بالتوازي مع طريقة التصحيح اليدوي الفردي أو الجماعي التي يوجد بها كثير من العيوب سواء في التصحيح أو المراجعة أو التدقيق ورصد للدرجات وذلك للإقلال من سلبياتها.

ج- التقييم الإلكتروني.

استخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم متمثلة في الانترنت لتنفيذ تقييم الطلاب الكترونياً في جميع المقررات الدراسية من خلال برمجيات التقويم المتنوعة، إضافة إلي التصحيح الإلكتروني لتلك الاختبارات.

ثانياً: مجال التعليم والتعلم

استخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم والتعلم الفعلي بكليات التربية علي نحو ييسر العملية التعليمية بتلك الكليات، وذلك من خلال عدة محاور أهمها:
أ- التعليم والتعلم الإلكتروني المعتمد علي الحاسوب والانترنت.

نظراً لتنوع أنماط التعلم الإلكتروني E-Learning، فهناك تعليمًا إلكترونيًا يستخدم الوسائل الإلكترونية المتنوعة مثل البرمجيات التعليمية، وآخر يعتمد أنماط التعلم الإلكتروني المعتمدة علي الإنترنت، مثل التعلم عن بعد، والمدارس الإلكترونية، والجامعات المفتوحة عبر الانترنت والمواقع التعليمية وغيرها.

ب- المواقع التعليمية الإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس.

يمكن استخدام المواقع التعليمية في التواصل مع الطالب في مجالات متنوعة كعرض المقرر الدراسي كاملاً من خلال عرض برنامج تعليمي يتضمن هذا المقرر، والتواصل الفعلي مع الطلاب من خلال البريد الإلكتروني.

ج- القنوات التعليمية التليفزيونية.

من خلال تصميم ونشر وتفعيل قناة تليفزيونية للكلية تتضمن بعض البرامج والمحاضرات والمشروعات الحديثة المتعلقة بالكلية.

ويعد برنامج التعليم عن بعد الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة علي نطاق واسع لتخفيف أعباء التعلم من خلال تصميم طرائق تدريسية أكثر فاعلية وملائمة للتطور التكنولوجي، وتتمثل أهميته فيما يلي: (Fischer 2019)

1. الوصول للمعلومات: استخدام التكنولوجيا في التعليم، بما في ذلك شبكة الإنترنت يُؤدي إلى زيادة قدرة المُتعلمين على الوصول لكم كبير ونوعي من المعلومات، والتي قد لا تكون مذكورة في المناهج الدراسية.

2. التعاون والمشاركة بين الطلاب: فالتكنولوجيا تتيح التواصل المباشر بين الطلاب، وبين المعلمين والطلاب من ناحية أخرى، وهي بذلك تسهل عملية التعاون بينهم، مما يمنح عملية التعلم جودة وسهولة أكبر عندما يتعلق الأمر بقيام الطلاب بعمل مشروعات وأنشطة مشتركة.
 3. المساعدة على تصور المفاهيم المجردة، أو المفاهيم التي يصعب فهمها بشكل محسوس
 4. جعل التعلم أكثر متعة، وبالتالي تسهم في رفع التعلم الموجه ذاتياً لدى الطلاب، مما يساعد على جعل المتعلمين أكثر تفاعلاً مع العلوم المقدمة لهم.
 5. تخطي عائق الزمان والمكان: حيث تساعد التكنولوجيا علي استمرارية عملية التعليم، بغض النظر عن فارق الزمان والمكان الذي يتواجد فيه كل من المعلم والمتعلم، إذ يمكن للمتعلم أن يطلع علي المواد التعليمية عبر شبكة الإنترنت في أي وقت يريده، مما يسهل عليه جدولة وقت تعلمه ضمن مهامه الحياتية الأخرى.
 6. مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على التعلم: فالتكنولوجيا ساعدت علي تلاشي الكثير من معوقات التعلم أمام الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنحهم الفرصة للانخراط ضمن العملية التعليمية بسهولة أكبر.
 7. سهولة في مراقبة أداء الطلاب: فمن خلال التكنولوجيا يمكن للمعلم استخدام تقنيات تساعد علي إنشاء قوائم متعلقة بنسب أداء الطلاب، ومجموعات دائمة للنقاش معهم ومعرفة مستوياتهم، كما تسهم في إعداد الاختبارات وإصدار الدرجات بشكل مباشر.
 8. تنمية المهارات الشخصية للطلاب، مثل إدارة الوقت، والتواصل مع الآخرين، والتعاون، من خلال ما توفره من سهولة وسرعة في الوصول للمعلومات، والقيام بالواجبات إلكترونياً وغيرها.
- فبفضل انتشار الإنترنت وتطور الوسائل التعليمية وملائمتها للعالم الافتراضي الذي يوفر بيئة تعليمية متكاملة للتواصل بين الطلاب والأساتذة عبر

الإنترنت بعيداً عن عوائق المسافات الجغرافية والتكاليف الباهظة التي قد لا يقدر عليها كثير من الطلاب، انتشرت فكرة التعليم عن بعد، والذي يتم تنفيذه بأحد

الطريقتين التاليتين: (Manning;Cohen&MichieIl,2003)

- الطريقة الأولى: أن يكون التعليم بصورة متزامنة، وهي التي تحتاج لتحقيق الاتصال المباشر ما بين الطلاب والمعلمين في وقت واحد يتم الاتفاق عليه بشكل مسبق وتنسيقه، وهذه الطريقة تلزم طلاب الصف الواحد بالالتزام بوقت محدد لحضور المحاضرة مع المعلم بشكل الكتروني مرئي، وهذه الطريقة تفقد التعلم مرونته بعض الشيء نتيجة لإلزام الطلاب بالوقت.

- الطريقة الثانية: تتمثل في التعليم غير المتزامن، والتي يعتبرها الكثير من الطلاب طريقة أكثر مرونة من تلك التي تعتمد على المزامنة، فمن خلال هذه الطريقة يتم تلقي المواد الدراسية بشكل أسبوعي ويتم التفاعل ما بين الطلاب من خلال المحادثات الالكترونية، وهو ما يوفر حرية أكبر للطلاب في فهم ودراسة المحتوى العلمي بسهولة أكثر.

ومؤخراً يستخدم التعليم عن بعد، كأحد أشكال التعليم الالكتروني، وكوسيلة دفاع ضد فيروس كورونا المستجد المعروف ب (COVID-19) الذي يجتاح العالم بأسره الآن (2020)، فهذا النمط الذي ارتبط بالأزمة الوبائية يبدو فريداً في فلسفته وأهدافه وإجراءاته، فقد جاء كإجراء وطني ملزم من قبل الحكومات بكافة دول العالم، ودفع المجتمع بجميع أطرافه إلي توظيف نمط تعليمي مختلف دون تهيئة لهيئة التدريس والطلاب وتصميم مسبق للمناهج والبرامج الدراسية، فهو يمثل ظاهرة اجتماعية عالمية جاءت كظفرة مفاجئة وردة فعل لمعضلة صحية توجب التدخل الأكاديمي لمساعدة المجتمع علي فهم أبعادها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وهنا يأتي دور المؤسسات التعليمية ومن بينها كليات التربية كمحاولة جادة للتوعية للحد من انتشار الفيروس، واستخدام التعليم عن بعد كبديل عن التعليم التقليدي وجهاً لوجه.

فتجربة المجتمع للتعليم الإلكتروني عن بعد، في ظل أزمة كورونا شجعت عدد من الجامعات الكبيرة التي تتمتع بسمعة مرموقة أو ما يسمى بجامعات الصف الأول للتوسع في طرح بعض برامجها عن بعد، وازدياد قبول عدد أكبر من المتقدمين بها، مع الحفاظ على معايير القبول لضمان جودتها التعليمية، حيث يتقدم سنويًا إلى هذه الجامعات آلاف الطلاب المتفوقين ولكن بحكم محدودية المقاعد فإن القبول في هذه الجامعات عادة لا يتجاوز 10% من مجموع المتقدمين، فمثلاً بدل ما تقبل كلية إدارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا- بركلي Hass School of Business at University of California – Berkeley ستائة طالب في العام الجامعي الواحد، أتاحت فرصة قبول ستين ألف طالب في العام الدراسي، وهذا سيؤدي إلى تقليل تكاليف الدراسة في هذه الجامعات مما يجعلها في متناول الطبقة الوسطى (Stauffer,2020).

وقد أكدت دراسة (Tzivnikou; Charitaki& Kagkara (2020) أن انتشار فكرة التعليم عن بعد Distance Learning خلال أزمة كورونا، سيكون له تأثير كبير على مستقبل التعليم الجامعي وعلى جامعات الصف الثاني وما بعدها، فالجامعات النوعية على اختلاف أنواعها، والتي تمثل أفضل مائة جامعة Top 100 Universities أتاحت الفرصة للكثير من الطلاب للالتحاق بمختلف البرامج الدراسية عبر الإنترنت، بعد أن كانت تقتصر على إتاحة عدد من الدورات التعليمية عبر الإنترنت فقط لمختلف الأعمار، وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بهدف تقليل المصاريف الدراسية، حيث ساهمت الدراسة عن بعد بنسبة كبيرة في توفير المال، فلم تعد هناك حاجة لإنفاق الأموال في التنقل ما بين المنزل والمؤسسة التعليمية، وكذلك التخلي عن نفقات الكتب الدراسية التي أصبحت بطبيعة الحال كتب إلكترونية سهل توافرها وتحميلها، ومن أمثلة تلك الجامعات جامعة بوسطن وجامعة هارفارد وجامعة ولاية بنسلفانيا وجامعة ولاية أريزونا. الإحساس بالمشكلة:

في ضوء استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2030 (مصر تستثمر في المستقبل)، والتي اهتمت بتشخيص وتحليل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي في مصر، وبما يتفق مع التوصيات التي أقرها اليونسكو والمعهد الدولي لتخطيط التعليم بفرنسا بشأن المحاور أو المسارات التي تتناول التعليم العالي، وكان من أبرز ما توصلت إليه فيما يتعلق بمؤسسات إعداد وتدريب المعلمين ما يلي:

أولاً: تحقيق معايير الجودة، بالنسبة للوضع الحقيقي لنسب أعضاء هيئة التدريس للطلاب بقطاع العلوم التربوية، انخفض المعدل بمقدار النصف تقريباً، حيث كان 49.7 طالباً لكل عضو هيئة تدريس في 2006/2007، وأصبح 26.8 طالباً لكل عضو هيئة تدريس في 2012/2013.

ثانياً: تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة: حيث تبين أن نسبة قيد الإناث بالعلوم التربوية تفوق الذكور بنسبة 69%.

ثالثاً: الكفاءة الخارجية، تزايد أعداد المتعطلين من الحاصلين علي بكالوريوس إعداد المعلمين والمؤهلات التربوية، حيث احتلت المرتبة الثالثة من إجمالي المتعطلين بالتعليم الجامعي بنسبة بلغت 12.5% .

رابعاً: البحث العلمي والابتكار، على الرغم من تضاعف النسبة العامة للمقيدين بالدراسات العليا خلال الفترة من 2006/2007 إلى 2012/2013، إلا أن النظر في توزيع هذه الزيادة على التخصصات الأكاديمية يظهر أن السبب يعود بشكل كبير إلى زيادة ملحوظة في نسب القيد بالدراسات العليا في قطاع العلوم التربوية بالتحديد، حيث ارتفعت من 19% في 2006/2007 إلى 34% في 2012/2013، وربما يعود هذا الارتفاع إلى زيادة توسع كليات التربية في تقديم الدبلومات التربوية لتأهيل غير التربويين من خريجي الآداب والعلوم والكليات الأخرى للالتحاق بمهن التدريس.

وفي ضوء تأكيد عدد من المنظمات العالمية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) علي ضرورة النظر إلي المعلم واختياره وإعداده وتدريبه وأدواره، في ظل الأدوار المستحدثة للمعلم في ظل التطورات المتسارعة للتكنولوجيا في عصر المعرفة، ومن أهم تلك الأدوار: تمكنه من فهم علوم العصر وتقنياته المتطورة بشكل مستمر، وتوظيفها التوظيف الأمثل في العملية التعليمية، وعرض المادة التعليمية بطريقة متميزة، وتدريب المتعلمين على استخدام هذه التقنيات في تعلمهم، وامتلاك استراتيجيات التقويم النظامية وغير النظامية (مجلس ضمان الجودة والاعتماد، 2017)، والازمة الحالية التي تجتاح العالم كله الآن والمعروفة بجائحة كورونا وتحورات الفيروس المستمرة وظهور أجيال جديدة له والتي تمثل كبري التحديات التي تواجه جميع النظم العلمية والتعليمية المتقدمة والنامية علي حد سواء.

ومن هنا تأتي أهمية تطوير كليات التربية باعتبارها المصدر الرئيس لإعداد معلمين إعداداً جيداً، بحيث يتكون لديهم قدرًا كافيًا من المهارات والخبرات الأكاديمية والمهنية والثقافية التي تتجاوز التقليدية وتتجه نحو الاستراتيجية، لتعين الطالب المعلم علي التغلب علي الصعوبات، وتأدية أدواره بشكل جيد، فجودة مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين تشكل أحد الاهتمامات الرئيسة لحكومات الدول، وقد يشكل هذا المفهوم معايير متنوعة مختلفة الأوزان، ويتطلب اعتماد هذه المعايير وضع مؤشرات توضح درجة تحقيقها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في ضرورة تطوير كليات التربية لبرامج اعداد المعلمين ومواكبتها للتغيرات و التحديات المحلية والعالمية حيث مر أكثر من خمسة عشر عامًا علي مشروع تطوير كليات التربية ولم تلتزم به سوي أربع كليات من إجمالي كليات التربية بمصر، الأمر الذي يستلزم ضرورة وضع رؤية مستقبلية

لتطوير كليات التربية في مصر لملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية والازمات الحالية ، وتحاول الدراسة الحالية التغلب علي هذه المشكلة، من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما أبرز التحديات التي تواجه كليات التربية في الآونة الأخيرة؟
2. ما التصور المقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات المصرية لملاحقة التطورات والتحديات الحالية العلمية والتربوية والتقنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي:

- إلقاء الضوء علي الوضع الحالي لبرامج الاعداد بكليات التربية ومؤسسات إعداد المعلم.
- تقديم رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في مصر لملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية.

أهمية الدراسة:

- تتوافق هذه الدراسة مع استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2030 "مصر تستثمر في المستقبل" ، وما تشهده الساحة العالمية من مواجهة جائحة كورونا.
- تتزامن هذه الدراسة مع حاجة كليات التربية في الجامعات المصرية لمواكبة الاتجاهات العالمية في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي وتطوير مواردها البشرية.
- تأتي هذه الدراسة متوافقة مع توجه كليات التربية في الجامعات المصرية نحو التعاون الدولي، والتبادل المعرفي، وعقد اتفاقيات الشراكة مع الكليات النظيرة في الجامعات العالمية.

منهج الدراسة:

انطلاقاً من الهدف الذي تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه، فإن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي باستخدام أحد أدوات البحوث الكيفية وهو تحليل واستقراء محتوى الأدبيات ذات العلاقة بسياسات التعليم العالي وتطوير كليات التربية لملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية.

إجراءات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة والذي ينص علي: ما أبرز التحديات التي تواجه كليات التربية في الآونة الأخيرة؟، قام الباحث بمسح وتحليل عدد من الدراسات مثل دراسة إيمان محمد، حنان كفاقي(2013)، ودراسة رضا السيد (2017)، ودراسة Worrell&Kuterbach(2018) وكذلك تقرير البنك الدولي للتعليم(2020) وما يفرضه الواقع المعاش من تحديات وأزمات مختلفة، للتعرف علي التحديات التي تواجه عملية إعداد المعلمين بكليات التربية، وذلك لأهمية رصد تداعيات هذه التحديات على مؤسسات إعداد المعلم ومن ثم تؤخذ في الاعتبار عند وضع مرتكزات تطوير كليات التربية، وهي علي النحو التالي:

– المقـررات التربويـة غير متميـزة ومتداخـلة ومكـررة وغير وظيفيـة ولا ترتبط بمتطلبات المهنة، فضلاً عن تدريس موضوعات عفى عليها الزمن ولا تتناسب تحديات العصر، الأمر الذي يقف في سبيل الإعداد المهني للطالب المعلم في كليات التربية.

– انفصال سياسة الإعداد عن حاجات ومطالب التخطيط التعليمي واحتياجات المجتمع والخطط المستقبلية.

– التدريب العملي (التربية العملية) التي يمارس فيها الطلاب المعلمون التدريس الفعلي يتم بصورة شكلية وهذا يتنافى مع الاتجاهات الحديثة التي تهتم بالبعد المهني للمعلم.

- التدني الواضح في مستوى إعداد المعلم ومطالبة البعض بزيادة المدة الدراسية في كليات التربية والأقسام التربوية إلى خمس سنوات جامعية واعتراض البعض على إطالة مدة الدراسة، وعزوف الطلاب عن الالتحاق بكليات التربية، فإن مؤسسات إعداد المعلم تحتاج لوقفة متأنية ودقيقة لاتخاذ القرار الصحيح لعلاج مشكلاتها.
- عدم تخصيص مناهج ومقررات دراسية للتخصصات العلمية للطالب المعلم تختلف في شكلها ومضمونها بما يتناسب وطبيعة عمل المعلم القائمة على الربط بين المقررات العلمية والتربوية، أدى إلى دراسة الطالب المعلم نفس المقررات التي يدرسها طالب بكلية العلوم وطالب بكلية الآداب وما ترتب على ذلك من الإخلال بالإعداد التخصصي للطالب المعلم.
- النقد الموجه للبعد الأكاديمي التخصصي لبرنامج إعداد المعلم، والذي يتمثل في أن ما يدرسه الطالب المعلم في كليات التربية شيء وما يدرسه بعد تخرجه في المدارس شيء آخر، أي أن برامج التخصص في كليات التربية لا علاقة لها بتلك البرامج المدرسية التي يوكل إليه تدريسها، هذا فضلا عن أن مستوى المواد التخصصية لا تحقق للمعلم مستوى الإثقان والتمكن المنشود ولا تزوده بخلفية عميقة وكثيفة من المواد العلمية التخصصية النظرية والتطبيقية على حد سواء.
- الآثار السلبية الناتجة عن التحاق أعداد كبيرة من غير المؤهلين تربوياً للعمل بمهنة التدريس، ومنها: عدم إلمام المعلمين غير المؤهلين تربوياً بالحاجات التعليمية والنفسية للطلاب.
- ضعف مواكبة برامج الإعداد للتغيرات والتحديات المحلية والعالمية، ومن أمثلة تلك التحديات:

(1) تحديات العولمة ومتطلبات التربية الدولية، فهناك عدد من التغيرات التي حدثت بسبب العولمة والتربية الدولية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التغير التكنولوجي السريع وما يتبعه من تغيرات اجتماعية، لذا أصبح التعليم العالي (بما فيه مؤسسات إعداد المعلم) مسئولاً عن تقديم التعليم المستمر لمواجهة التغيرات داخل المجتمع المعاصر.
- تقديم حلول المشكلات التي تواجه القطاعات المختلفة في المجتمع (لذا كان على كليات التربية تقديم الحلول العلمية التي تواجه نظم التعليم).
- ضرورة أن تسهم مؤسسات إعداد المعلمين في توفير برامج مستمرة ومتطورة لتلبية التطور الحادث في مهنة التدريس ولتلبية احتياجات المعلمين.

- ضرورة أن تواءم مؤسسات إعداد المعلم مع معطيات ثورة المعلومات والاتصالات بحيث تدخل وتكثف التدريب على استخدام التكنولوجيا وأدوات الاتصال الحديثة في عمليات التدريس داخلها، من خلال توفير برامج تلبي حاجات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، التعلم الشبكي والتعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى إيجاد كليات إعداد معلم افتراضية.

(2) أدوار المعلم في مجتمع المعرفة، فهناك عدد من الأدوار التي تمكن المعلم من مواجهة متطلبات مجتمع المعرفة، تتمثل فيما يلي:

- توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية، ففي عصر المعرفة ظهرت المدارس الإلكترونية والفصول الافتراضية والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والتعليم المدمج، والتي تعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في العملية التعليمية، وبظهورها، تحتم على المعلم أن يواكب هذا التطور، من خلال امتلاكه لمهارات تمكنه من التعامل والتفاعل مع هذه الأساليب والتقنيات الحديثة التي أنتجت المعرفة وتم توظيفها في العملية التعليمية.

- توظيف المقررات الإلكترونية في العملية التعليمية، ويقصد بالمقرر الإلكتروني المقرر الذي تستخدم في تصميمه أنشطة ومواد تعليمية تعتمد على الحاسوب، وتحتوي على وسائط تفاعلية يتلقاها المتعلم عبر الإنترنت، ويساعد على تجاوز الحواجز النفسية لدي المتعلم ويشجعه على الحديث مع معلمه وزملائه عبر وسائل الاتصال الخاصة بالمقرر الإلكتروني.

- إعداد وتصميم مواقع إلكترونية تعليمية، فلكي تحقق العملية التعليمية الهدف المنشود منها بطريقة نوعية ومتميزة، لابد من إعداد معلمين قادرين على التعامل مع الفضاء الإلكتروني، وخاصة فيما يتعلق بإعداد وتصميم مواقع إلكترونية تعليمية، التي تمثل مستودع المعلم ومخزونه المتنوع من الموارد التعليمية والأنشطة الخاصة بالمقرر الدراسي من خلال إثرائها بالمعلومات والأنشطة التي تساعد المتعلم على فهم دروسه.

(3) سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.

(4) جائحة كورونا وانعكاساتها المختلفة علي النظم التعليمية .

للإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة والذي ينص علي: ما التصور المقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات المصرية لملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية؟. تم وضع رؤية ورسالة ومسارات لمؤسسات إعداد وتدريب المعلمين في مصر لملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية، والتحديات الحالية ، وبما يتوافق مع استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2030" مصر تستثمر في المستقبل".

- الرؤية: تتمثل في إعداد كفاءات بشرية متعلمة ذات قدرات علمية ابتكارية متسقة مع احتياجات سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً بما يدفع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة.

- الرسالة: تقديم خدمات تعليمية تربوية وبحثية بمستوى جودة ملائم ومرن وفقاً للمتغيرات على كافة المستويات، وبما يضمن توفير عضواً فاعلاً في المجتمع المصري غيور على وطنيته في إطار من القيم والأخلاق، ويساهم إيجابياً في الاقتصاد المصري الموجه صوب المعرفة والتكنولوجيا.

- القيم المتبناه: وتتمثل فيما يلي:

1. الرأي والرأى الآخر والاحترام المتبادل.
2. تقدير الكفاءات ومنحها الفرص.
3. الشفافية و الوضوح.
4. المسؤولية و المحاسبية.
5. القيادة الفعالة والخادمة.
6. التميز اللامحدود.
7. المشاركة المجتمعية وأصحاب المصالح المختلفة نوى العلاقة.
8. الحلول التوفيقية والتعاون.
9. العدالة وتكافؤ الفرص.

كما تضمن التصور المقترح لتطوير كليات التربية (6) محاور أو مسارات، ولكل محور عدد من المشروعات والمبادرات، وبما يتفق مع استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015-2030 وهي :

1. المحور الأول: نظم الإتاحة.
2. المحور الثاني: سياسة القبول .
3. المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية.
4. المحور الرابع: الطلاب .
5. المحور الخامس: البحث العلمي والابتكار
6. المحور السادس: التعليم عن بعد كأحد أشكال التعليم الإلكتروني

ويتطلب تنفيذها القيام بعدد من الأنشطة، بالإضافة إلي تحديد مؤشرات ومخاطر التنفيذ والجهات المسؤولة والمشفرة عن التنفيذ ومصادر التمويل.

المحور الأول: نظم الإتاحة

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل			
إنشاء برامج أكاديمية جديدة تخدم سوق العمل	إعداد برامج أكاديمية جديدة و متميزة بـكليات التربية	تحديد احتياجات سوق العمل في كل محافظة كمّاً ونوعاً وفق تطورات سوق العمل.	لائحة أكاديمية ومالية معتمدة لكل برنامج .	قصور التمويل	-الاقسام العلمية المقدمة للبرامج الجديدة. -ادارة الكلية والجامعة.	التمويل الذاتي من الجامعات			
							إعادة صياغة اللوائح والمناهج الدراسية لكل برنامج أكاديمي.	وجود توصيف وخطة دراسية لكل برنامج.	عدم توافر الكوادر المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس بالجودة المطلوبة.
							توفير وتدريب الكوادر المؤهلة اللازمة لتلك البرامج.	توافر الأعداد والكفاءات المناسبة من أعضاء هيئة التدريس.	التأخير في اعتماد البرامج الجديدة من الجهات المنوط بها ذلك
	وضع خطة سنوية لإدخال	تفعيل البرامج وفقاً للخطة السنوية.							

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
		البرامج الجديدة حيز التنفيذ.				
إنشاء برامج التعليم عن بعد	تطوير نظم الدراسة وآليات العمل بالتعليم عن بعد	تصميم المقررات الالكترونية اللازمة للبرامج بكل قسم.	دراسة تشخيصية موثقة لوضع التعليم عن بعد بمصر.	قصور التمويل	الاقسام العلمية المقدمة للبرامج الجديدة.	التمويل الذاتي من الجامعات
		رسم سياسات جديدة مرنة ومنضبطة للقبول بنظام التعليم عن بعد.	آلية واضحة لضمان جودة الخدمة التعليمية.	عدم توافر الكوادر المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس بالجودة الملائمة.	-المجلس الأعلى للجامعات. - مجالس الجامعات والكليات المعنية	-الموارد الذاتية -منح وموارد أخرى
		وضع الآليات المطلوبة لتوكيد وضمان الجودة.	قبول أعداد محددة من الطلاب في التخصصات بما يتفق ونسب المتاحة السنوية. برامج تعليم عن بعد في تخصصات معينة موصفة	عدم كفاءة النظم والأجهزة.		

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
			جيدا. آلية لتقييم البرامج وتطويرها.			

المحور الثاني: سياسة القبول

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
سياسات ديناميكية للقبول تتوافق مع قدرات الطالب.	نظم ديناميكية للقبول تتفق مع المسارات التعليمية المختلفة ووفق كل تخصص.	إعداد اختبارات للقبول طبقا لمجال التخصص الالكترونيًا وتصحح الالكترونيًا.	التقديم والاختبار الالكتروني للمتقدمين من الطلاب.	عطل في شبكة الانترنت. الرقابة علي الاختبارات الالكترونية.	-وزارة التعليم العالي. -لجان القطاع لكليات التربية	-وزارة المالية. -الموارد الذاتية للجامعات وكليات التربية
تحسين اتجاهات الطلاب للالتحاق بكليات التربية.	التعريف بحقوق والتزامات الطلاب وقواعد العمل بمهنة التدريس.	لقاءات دورية مع الطلاب لشرح اللائحة الطلابية ونظام الدراسة بالكلية، والبرامج المختلفة.	عدد الطلاب الذين شاركوا في اللقاءات الدورية. إعداد المعلمين.	انخفاض مستوي تعاون الأجهزة الإدارية بمؤسسات إعداد المعلمين.	كل المعنيين بإدارة الكلية.	التمويل الذاتي بكل كلية.

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسئولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
		المناحة وفرصها المتوقعة بسوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا.				

المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
تكوين وبناء كوادر علمية متميزة	آلية عادلة لاختيار الكوادر (تراعي الجوانب الأخلاقية والعلمية وقدرات المتقدمين لشغل الوظائف)	وضع قواعد معلنه تضمن العدالة في اختيار الكوادر العلمية، مع مراعاة (التخصص- الخبرة البحثية- الخبرة التدريسية- وغيرها من الجوانب) علي أن توضع أوزان نسبية لكل معيار.	معايير منطقية وموضوعية معلنه ومعتمدة لاختيار الكوادر العلمية المتميزة.	قصور في التمويل. وجود بعض التدخلات غير الموضوعية في اختيار الكوادر.	وزارة التعليم العالي	وزارة المالية.
تطوير نظام المنح والبعثات الخارجية	إصدار لائحة جديدة لتطوير نظام المنح والبعثات	عقد ورش عمل لمناقشة النظام الحالي للمنح والبعثات. تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية للائحة المنح والبعثات الخارجية. إعداد اللائحة	لائحة جديدة ومعتمدة للبعثات والمنح.	عدم المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصالح	وزارة التعليم العالي	وزارة المالية.
					الجامعات المعنية	الموارد الذاتية

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسئولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
		الجديدة للمنح والبعثات بمشاركة كافة الجهات المعنية.		المشاركة في تطوير نظام المنح والبعثات الخارجية.		

المحور الرابع: الطلاب

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
لجنة عليا لربط الطلاب والخريجين بسوق العمل محليا وإقليميا ودوليا.	إنشاء لجنة عليا لربط الطلاب والخريجين بسوق العمل.	إعداد قواعد بيانات متخصصة للطلاب والخريجين حسب التخصصات ومؤسسات العمل التي تحتاج لكل تخصص.	لجنة عليا لربط الطلاب والخريجين بسوق العمل.	-عدم التزام الجهات المعنية بتعيين خريجي كليات اعداد المعلم في مهنة التعليم . -عدم وجود آلية لعمل عقود دائمة أو مؤقتة للخريجين	-مجلس الوزراء -المجلس الأعلى للجامعات -مجالس الكليات	التمويل الذاتي بكل كلية
	إنشاء بنك معلومات عن فرص العمل المتاحة سنويا حسب التخصص.	التواصل مع الجهات العلمية الدولية لتنظيم دورات في بعض الدول المختلفة في التخصصات المطلوبة.	وجود خريطة احتياجات سوق العمل علي الموقع تحدد المحافظات والمدن.	عدم اتساق فرص العمل المتاحة مع مواصفات الخريجين وتخصصاتهم.		
			عدد من عقود عمل للخريجين بمؤسسات	عدم وجود تواصل جيد من جانب مؤسسات		

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسئولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
			سوق العمل.	سوق العمل.		

المحور الخامس: البحث العلمي والابتكار

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسئولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
التوسع في صناديق دعم البحوث العلمية والتطبيقية.	صندوق فعال لدعم البحوث التطبيقية التي تحل مشكلات المجتمع.	إنشاء صندوق لدعم البحوث العلمية والتطبيقية التي تحل مشكلات المجتمع.	وجود صندوق لدعم البحوث العلمية و التطبيقية.	قصور التمويل اللازم.	الجامعات المصرية	وزارة التعليم العالي
		وضع اللائحة المالية والإدارية المنظمة للعمل بالصندوق.	وجود خطة بحثية تتضمن أفكار بحثية تُلبي احتياجات المجتمع.	عدم التزام الكليات بتنفيذ الخطط البحثية.	أكاديمية البحث العلمي	الجامعات المصرية
		تحفيز مؤسسات المجتمع علي المشاركة في تنفيذ البحوث التطبيقية.				
وضع ضوابط لاختيار الدوريات العالمية و المحلية المرموقة حسب كل تخصص.	زيادة عدد البحوث المنشورة في دوريات عالمية مرموقة حسب كل تخصص.	وضع ضوابط لاختيار الدوريات العالمية المرموقة حسب كل تخصص.	وجود ضوابط لاختيار الدوريات العالمية المرموقة حسب كل تخصص.	-انخفاض نسبة الاقبال علي النشر بالدوريات العالمية المنفقة عليها. -ضعف دخول الهيئة المعانة	مجالس الاقسام العلمية. مجالس الكليات. مجلس الجامعة.	الموارد الذاتية للجامعة والكليات.
		توفير حوافز للتشجيع علي النشر في	عدد الباحثين المتميزين بكل جامعة.			

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
		الدوريات العالمية الموثوقة. إنشاء قواعد بيانات للبحوث والباحثين الذين أسهموا في النشر الدولي علي الموقع الرسمي الخاص بكل جامعة. إنشاء آلية لترجمة البحوث المتميزة المكتوبة باللغة العربية لتسهيل نشرها بالمجلات العالمية.		وأعضاء هيئة التدريس.		
برامج تدريبية للتوعية بحقوق الملكية الفكرية	برامج تدريبية مكثفة سنوية للتوعية بحقوق الملكية الفكرية علي مستوى الطلاب والأساتذة.	وضع إجراءات وقواعد لحماية الملكية الفكرية. وضع دليل موحد لإعداد الرسائل العلمية يراعي ضوابط حقوق الملكية الفكرية.	وجود نظام لتصحيح الممارسات الخاطئة في الاقتباس والنشر. وجود دليل موحد لإعداد الرسائل العلمية يراعي	نقص الاهتمام من جانب أعضاء هيئة التدريس. عدم تطبيق المساعة والمحاسبية.	كليات التربية	التمويل الذاتي بالكلية.

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
			ضوابط حقوق الملكية الفكرية.			

المحور السادس: التعليم عن بعد كأحد أشكال التعليم الإلكتروني

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
توفير برامج للتعلم عن بعد وإمكانية الوصول لها من جموع الطلاب.	ضمان وصول برامج التعليم عن بعد للطلاب بما فيهم ذوي الإعاقة والدخل المحدود.	- جمع الأدوات المتاحة لربط أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب مع بعضهم البعض. - تخطيط جدول الدراسة لبرامج التعلم عن بعد - اختيار استراتيجيات التعلم المناسبة للتعلم عن بعد . - دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة	- تسهيل تبادل الخبرات ومناقشة الاستراتيجيات لمواجهة صعوبات التعلم المختلفة. - توفر الامكانيات المادية من الشبكات و أجهزة الحاسوب الشخصية.	قصور التمويل اللازم. عدم التزام الكليات بتنفيذ الخطط التعليمية.	الكليات والأقسام العملية	الموازنة العامة (م) ن خلال وزارة التعليم العالي (الموارد الذاتية للجامعات

المشروعات	الهدف الاستراتيجي	الأنشطة	مؤشرات التنفيذ	مخاطر التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	مصادر التمويل
		المعاونة عن مفهوم التعليم عن بعد وصوره المختلفة مثل الفصول الافتراضية المتزامنة، Google classroom				
تقديم الدعم لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بشأن استخدام الأدوات الرقمية	تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس و الهيئة المعاونة حول كيفية تفعيل البرامج والتطبيقات في العملية التعليمية	وضع ضوابط لاختيار الأدوات الرقمية المناسبة . توفير حوافز لتشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة علي تفعيل البرامج والتطبيقات في العملية التعليمية.	تطوير قواعد التعليم عن بعد مراقبة عملية تعلم الطلاب التأكد من تطبيق الإجراءات اللازمة لحفظ خصوصية بيانات الطلاب.	قصور التمويل اللازم.	مجالس الاقسام والكليات ومجلس الجامعة	الموارد الذاتية للجامعة.

أهم التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن أهم التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ضرورة العمل علي إعادة بناء المناهج والبرامج الأكاديمية في كليات التربية بالجامعات المصرية لملاحقة التطورات العلمية والتربوية والتقنية وأساليب التعليم والتعلم عن بعد .

- ضرورة دعم البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات المصرية بما يواكب الانتاج العلمي علي المستوي العالمي.
- الاستمرار في ابتعاث أعضاء هيئة التدريس والطلاب للجامعات العالمية الرائدة لتطويرهم علمياً ومهنياً وخاصة بكليات التربية.
- الاهتمام باختيار قيادات أكاديمية وإدارية تسهم في نقل كليات التربية من البيئة المحلية لبيئة التعليم العالي العالمية.
- ضرورة تكليف المتميزين من خريجي كليات التربية للعمل في مهنة التعليم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو بكر خوالد(2019). تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.
- إيمان مصطفى محمد، حنان مصطفى كفاقي(2013). اعتماد وضمان جودة التعليم الالكتروني في ضوء الخبرات العالمية، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- تقرير البنك الدولي للتعليم(2020). استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتي عام، التعليم للجميع: الاستثمار في معارف ومهارات الكوادر البشرية من أجل تعزيز التنمية، متاح علي الانترنت علي الموقع الالكتروني www.worldbank.org/education strategy.
- مجلس ضمان الجودة والاعتماد(2017). دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، اتحاد الجامعات العربية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- رضا عبد البديع السيد(2017). تصور مقترح لتطبيقات التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي العربية في ضوء الاتجاهات العالمية، مجلة العلوم الاجتماعية، 2(5)، 38-64.
- رفعت عمر عزوز(2009): تجربة كلية التربية بالعريش في تأسيس نظام داخلي للجودة بين الواقع والمأمول، ورقة عمل منشورة مقدمة إلي المؤتمر العلمي العربي الثالث: التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، جمعية الثقافة من أجل التنمية وجامعة سوهاج.

- ريهام مصطفى أحمد(2012). توظيف التعلم الإلكتروني لتحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 9(5)، 1-20.
- محفوظ جودة (2008): إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- وزارة التعليم العالي(2015): استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2030:2015، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Fischer,K.(2019). Online Classrooms Look to Improve Higher Education Across Africa, but Face Skepticism, Retrieved from: <https://www.nytimes.com/2019/06/07/education/learning/online-higher-education-opportunities-africa.html>
- Krull,W.(2012). Who is leading whom, where to, what for: And how? Governance and empowerment in the university of the twenty-first century, *Technology, and Knowledge Management*,12(3), 117-133.
- Worrell,F.&Kuterbach,L.(2018). The use of student ratings of teacher behaviors with academically talented high school students, *Journal of Secondary Gifted Education*, 14(2), 236-247.
- Manning,R;Cohen,M.&Michiell,R.(2003). Distance Learning: Step by Step, *Journal of Information Technology Education*, 2(1), 115-130.
- Middlehurst,R.(2013). Changing internal governance: Are leadership roles and management structures in United Kingdom universities fit for the future?, *Higher Education Quarterly*, 67(3), 275-294.
- Miller,CH.(2015). *Global education in Finland: A case study*, Fulbright Distinguished Awards in Teaching Fellow 2014-2015, Retrieved From:http://www.fulbright.fi/sites/default/files/Liitetiedostot/S_tipendiohjelmat/Amerikkalaisille/da_fy14.
- Sangra, A.(2016). The role of information and communication technologies in improving teaching and learning processes in primary and secondary schools, *Research in Learning Technology*, 18(3), 207-220.

- Stauffer,B.(2020). What's the Difference Between Online Learning and Distance Learning?, Applied educational system, Retrieved from: <https://www.aeseducation.com/blog/online-learning-vs-distance-learning>.
- Twinomugisha,A.(2019). The promise and the challenges of virtual schools, Published on EduTech, Retrieved from: worldbank.org/EduTech/promise-and-challenges-virtual-schools.
- Tzivinikou, S; Charitaki, G.& Kagkara,D.(2020). Distance Education Attitudes (DEAS) During Covid-19 Crisis: Factor Structure, Reliability and Construct Validity of the Brief DEA Scale in Greek-Speaking SEND Teachers, *Technology, Knowledge and Learning*,2(10), 1-19.